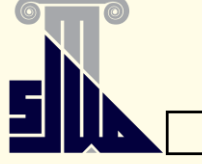


AL SULAITI LAW FIRM

السليطي للمحاماة والاستشارات القانونية



مكتب السليطي للمحاماة والاستشارات القانونية

المحكمة السورية

(حصار قطر)

المقدمة

فجر الخامس من يونيو العام الماضي ... تم اعلان حصار كامل حول قطر
حصار بري وبحري وجوي ... راهنوا فيه على عنصر المفاجأة لإرباك دولتنا سياسياً
فكانت المفاجأة لهم وليست لنا ... فوجدوا أنفسهم امام دولة قوية راسخة شامخة
وجدوا أنفسهم امام امير قائد مدعوم من شعبه، ومؤسسة دبلوماسية قوية، وشعب مترابط
ملتف حول قيادته
وخسروا رهانهم على عنصر المفاجأة، وعادوا يجرون اذيال الخيبة
وانتصرت دولتنا سياسياً ودبلوماسية في هذه الازمة ... ولكن بقيت اثارها التي وقعت على
المؤسسات الخاصة والافراد والاسر
وسنقيم الان مثلاً من خلال تلك المحكمة الصورية لتجسد أحد صور أضرار الحصار التي
لحقت ببعض العقود التي يجري تنفيذها في دولتنا

□ قضية المحكمة السورية

الوقائع:

تتلخص وقائع هذه الدعوى انه بموجب عقد بيع تم بين شركة الأزرق ومستشفى الهيثم في تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠م، تم الاتفاق على شراء مستشفى الهيثم من شركة الأزرق أدوية ومستلزمات طبية الخاصة بسير عمل المستشفى لتقديم الخدمات للمرضى الزوار منها الأجهزة الطبية، أدوات الجراحة، مواد الخيوط الجراحية، معدات الاختبار الطبي، معدات طبية طارئة وسوائل وريدية وأدوية متعددة مرخصة من قبل وزارة الصحة العامة.

وافق ممثلي الطرفين التوقيع على العقد في التاريخ المذكور والذي تقدر قيمته ٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري وفقاً لما ورد فيه من شروط وضوابط، حيث تم الاتفاق على ان يتم دفع كامل قيمة العقد الوارد ذكره قبل استلام البضاعة المطلوبة قبل تاريخ ٢٠١٧/٤/١م حتى تتم عملية تجهيز وشحن البضاعة من الخارج إلى قطر، وان يتم تسليم هذه البضاعة في موعد أقصاه ٢٠١٧/٦/١٠م وإلا ترتب على تأخير التسليم غرامة مالية بقيمة ٥٠٠٠ ريال عن كل يوم تأخير على ألا يتجاوز التأخير ١٠ أيام وإلا ينشأ حق المدعية في فسخ العقد مع المطالبة بقيمة الشرط الجزائي.

سدد مستشفى الهيثم قيمة العقد أي المبلغ المستحق لشركة الأزرق كاملاً وتم بدأ تنفيذ عملية الشراء من قبل الشركة وطلبها للبضاعة من الخارج وتجهيزها وشحنها على أن يتم تسليمها في الموعد المتفق عليه في العقد .

بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٠م قام الممثل عن مستشفى الهيثم بالتواصل مع شركة الأزرق للاستفسار حول أسباب عدم استلام البضاعة في اليوم المذكور وأنه يترتب على هذا التأخير احتساب الغرامة المالية والأحقية في فسخ العقد .

وصلت البضاعة إلى دولة قطر في تاريخ ٢٠١٧/٧/١٠م وتم إخطار مستشفى الهيثم بذلك، وطالبة شركة الأزرق بزيادة القيمة المستحقة نظراً لزيادة تكلفة الشحن بسبب العوائق التي واجهتها في نقل هذه البضائع من الشركة المصنعة في الخارج ووصولها إلى ميناء جبل علي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومن ثم نقلها إلى سلطنة عمان حتى تصل إلى دولة قطر والتي كانت نتيجة الحصار المفروض على قطر وامتنعت عن تسليم المستلزمات إلى ان يتم دفع القيمة الإضافية للشحن ، إلا ان مستشفى الهيثم رفض هذه الزيادة واعتبرها مخالفة لما تم الاتفاق عليه وان التأخير في تسليم هذه الشحنة ترتب عليه احتساب الغرامة المالية والأحقية بالمطالبة بالتعويض مما دفعها لرفع دعوى مدنية أمام المحاكم القطرية المختصة ضد شركة الأزرق .

مرافعة المدعية

سيدي الرئيس، عدالة المحكمة الموقرة،

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية قد اتفقت بموجب العقد المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٠م مع المدعى عليها على ان تقوم الأخيرة بتوفير ادوية ومستلزمات طبية ضرورية وهامة، على ان يتم تسليم هذه المستلزمات بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٠م والتي تقدر بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري، والتي تم الاتفاق على استيرادها من الخارج.

إلا ان المدعى عليها تأخرت في تسليم المستلزمات في التاريخ المتفق عليه مما دفع المدعية بإنذار المدعى عليها بأن تأخرها في تسليم البضاعة يشكل خرقاً للعقد ومن ثم للقانون مما يعرضها للغرامة مالياً المذكورة في العقد المبرم بين طرفي التداعي ومن ثم احقية موكلتي في فسخ العقد والمطالبة بالتعويض عن الأضرار.

إلا انه بعد مرور شهر من التاريخ الذي كان من المفترض أن يتم تسليم المستلزمات فيه، زعمت المدعى عليها بأن المستلزمات قد وصلت، ولكن لن يتم تسليمها للمدعية إلا بعد سداد المبالغ الإضافية على قيمة الشحن التي لم ينص عليها العقد والتي تكبدتها المدعى عليها في سبيل استيراد المستلزمات في ظل الحصار المفروض على دولة قطر على حد زعمها.

سيدي الرئيس، من المقرر قانوناً بموجب نص المادة ١٧٢ في فقرتها الأولى على انه: "يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية"

وحيث أن المدعية قد حرصت على تنفيذ التزاماتها دون أي أخلال، وأنها قامت بسداد القيمة المستحقة للمستلزمات كاملة والمتفق عليها في العقد وقد سبق الاتفاق بين أطراف العقد أن قيمة العد تشمل مصاريف الشحن وقد التزمت المدعية بسداد قيمة العقد.

كما نصت المادة ١٨٣ من ذات القانون على انه: "في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه، جاز للمتعاقد الآخر بعد إعداره أن يطلب فسخ العقد مع التعويض إن كان له مقتض".

وعلى الرغم من مراعاة المدعية لتنفيذ التزاماتها، أخلت المدعى عليها بما هو ملقى على عاتقها من التزام وتأخرت عن تسليم المستلزمات الحيوية والضرورية، والتي لا يُقبل الاستهانة بضرورتها والتأخير في توفيرها مما أدى لتعطل سير العمل الطبيعي في المستشفى وإضرار بصحة وأرواح الأفراد.

ونظراً لأهمية هذا العقد والمستلزمات المطلوبة تم الاتفاق على فرض غرامة مالية عن كل يوم تأخير لمدة ١٠ أيام فقط وأحقية المدعية في فسخ العقد إذا تجاوز التأخير الحد المذكور، إلا ان المدعى عليها وعلى الرغم من إنذارها لم تقم بتسليم المستلزمات الطبية في الموعد المتفق عليه بل وتجاوزت مهلة التأخير المنصوص عليها في العقد. وجاءت بعد شهر من تاريخ التسليم مطالبة بزيادة في قيمة الشحن المتفق عليها، وترفض تسليم البضاعة حتى تقوم المدعية بدفع ما يعد خارج عن نطاق التزامها.

وحيث ان المدعية قد اصابتها اضرار مادية وادبية نتيجة فعل المدعى عليها والمتمثل بعدم تسليم الادوية والمستلزمات الطبية حسب الاتفاق مما ترتب عليه خسائر كبيرة من توقف عمل

المستشفى وتأثر سمعة موكلتي لعدم قدرتها على تقديم الخدمات الطبية وتأثر نشاطها الرئيسي وحرمانها من الانتفاع من قيمة الادوية والمستلزمات والارباح التي كانت ستحصل عليها لو انها مارست عملها بالشكل المعتاد.

ولما كان الثابت ان المدعى عليها قد اخلت بالالتزامات وفقاً للعقد، فإن ذلك يستتبع وبالضرورة وبقوة القانون، فسخ العلاقة التعاقدية بين طرفي التداوي مع إلزام المدعى عليها بالغرامة المالية المذكورة في العقد والتعويض وذلك جبراً لما أصابها من اضرار.

مرافعة المدعى عليها

سيدي الرئيس،،

اسمح لي أن أذكر قبل أن أقدم دفاعي عن المدعى عليها بعض الوقائع الجوهرية التي قد اغفلها زميلي عمداً او سهواً والتي من شأنها أن تغير وجه الرأي في الدعوى. فتتلخص الوقائع في أن المدعى عليها قد قامت مباشرة بأجراء طلب البضاعة وتجهيزها ليتم شحنها من الخارج إلى دولة قطر بعد ان قامت المدعية بسداد القيمة، لكن شاءت الظروف أن يفرض الحصار الجائر على دولة قطر بتاريخ ٥/٦/٢٠١٧م والذي يعد العائق الرئيسي الذي أدى إلى تأخر وصول الشحنة في الوقت المتفق عليه، حيث كنا قد قطعنا أكثر من منتصف الطريق في تسليم المستلزمات إلا اننا منعنا من إيصال الشحنة إلى قطر عبر الطريق البحري الوحيد في ذلك الوقت، مما اجبرنا على البحث عن طريق آخر لإيصال الشحنة والتي يستحال إيجادها خلال الأسبوع المتبقي على تاريخ التسليم.

وفقاً لما جاء في نص المادة ٢٠٤ من القانون المدني رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٤

"إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه، كقوة القاهرة أو حادث فجائي أو خطأ المضرور أو خطأ الغير، كان غير ملزم بالتعويض، وذلك ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك."

السادة القضاة، الأ يعد الحصار الجائر المفروض على دولة قطر قوة القاهرة؟؟؟ الأ يعد قطع جميع سبل التواصل وإغلاق جميع المنافذ البرية والجوية والبحرية التي تربط قطر بالدول المجاورة والتي من خلالها يتم إيصال هذه الشحنات قوة القاهرة؟؟؟ وهل من المتصور أن نتوقع وقوع هذا الحصار الذي أدى إلى تعطل وصول هذه الشحنة إلى قطر مما جعله من الصعب إيجاد طرق بديلة لإحضارها بنفس الوقت وبذات التكلفة؟

عدالة المحكمة الموقرة، الحادث الذي يوصف بالقوة القاهرة ولا تتحقق به المسؤولية يجب أن يتوافر فيه شرطان، أن يكون غير ممكن التوقع أولاً ومستحيل الدفع ثانياً وذلك وفقاً لما استقر عليه قضاء محكمة التمييز.

فإذا تكلمنا عن حصار قطر فيستحال توقعه، فمن كان يتوقع بين عشية وضحاها أن تُخلق أزمة سياسية تمتد اثارها إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي وكافة مناحي الحياة والتي من خلالها تضررت الكثير من الشركات ومنها المدعى عليها. وكيف لنا دفع هذا الحصار الذي فرضته الدول المجاورة وفتح هذه المعابر فيعد هذا مستحيل فهو خارج عن إرادتنا.

وإن كنا نستطيع دفع اضرار هذا الحصار من خلال البحث عن طرق بديلة إلا انه ألحق بنا خسارة كبيرة من خلال تعطل الشحنة في ميناء جبل علي الذي كان يعد الميناء الرئيسي

لإدخال البضائع لدولة قطر. فلقد واجهنا صعوبات في التواصل مع العاملين في ميناء جبل علي لإخراج البضائع منها وإعادة إدخالها عن طريق ميناء صحار في سلطنة عمان ونقلها مجدداً إلى قطر، والذي الحق بالمدعى عليها الكثير من الخسائر المالية الغير متوقعة. فقد تحملت المدعى عليها نفقات إضافية في سبيل شحن المستلزمات لمواجهة ظروف الحصار.

وحيث ان المدعية ملتزمة وفقاً للعقد بنفقات الشحن، وحيث ان المدعى عليها طالبة المدعية بسداد القيمة الإضافية للشحن وامتنعت عن ذلك فإنها تكون قد اخلت بالتزامها بالسداد مما دفع المدعى عليها الى استخدام حقها القانوني في حبس التزامها بتسليم المستلزمات. حيث نصت المادة ١٨٠ في الفقرة الأولى من القانون المدني على:

" لكل من التزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام عليه مستحق الأداء ومرتببط بالتزام المدين، أو ما دام الدائن لم يقدم تأميناً كافياً للوفاء بالتزامه." ومن ثم فإن المدعى عليها لم تخل بالتزاماتها وينتفي الخطأ في جانبها بخلاف ثبوت القوة القاهرة، وبناء عليه فان حصار قطر المفاجئ يعد قوة القاهرة التي تنتفي معها المسؤولية وتصبح موكلتي غير ملزمة بالتعويض.

الحكم

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة ...

تتلخص الوقائع في أن المدعية اقامت الدعوى الماثلة بإيداع صحيفة الدعوى لدى قلم الكتاب وطالبت من المحكمة ان تحكم لها بفسخ العقد القائم بينها وبين المدعى عليها نتيجة لإخلال المدعى عليها بالتزامها في تسليم المستلزمات المتفق عليها في الوقت المحدد في العقد، والتعويض عما لحقها من خسائر والكسب الذي فاتها نتيجة أنها لم تستطع ممارسة نشاطها المعتاد، وطالبت بإلزام المدعى عليها بمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وذلك وفقاً لما جاء في صحيفة افتتاح الدعوى.

وفي جلسة ٢٠١٨/١/٨ م حضر محام وكيلاً عن المدعية ومحام وكيلاً عن المدعى عليها وقدم كلاهما مذكرة شارحة لطلباتهما.

وحيث ان المادة (١/١٧٢) من القانون المدني رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٤ نصت على انه " يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية." فبذلك يكون المشرع قد تطلب ان ينفذ المتعاقدين التزاماتهما بموجب العقد بحسن نية دون اخلال او تقصير منهم بتنفيذ الالتزام الوارد في العقد مما يستوجب معه اتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها تنفيذ الالتزام.

ولما كانت المادة (٢٠٤) من ذات القانون نصت على انه "إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه، كقوة قاهرة أو حادث فجائي أو خطأ المضرور أو خطأ الغير، كان غير ملزم بالتعويض، وذلك ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك." كما انه من المقرر في قضاء

محكمة التمييز ان "اعتبار الحادث قوة قاهرة تنتفي معها المسؤولية لكن شرطه أن يبلغ من الشدة مدى يجعل من غير الممكن توقعه ومن المستحيل دفعه، ومعيار ذلك أن يكون الحادث غير مستطاع التوقع من أشد الناس يقظة وبصراً بالأمر ومن شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً بالنسبة لأي شخص في موقف المدين." (الطعانان رقما ١٣ و ١٤ لسنة ٢٠١٠ تمييز مدني)

وحيث ان المادة (١٨٨) من ذات القانون قد نصت على "في العقود الملزمة للجانبين، إذا أصبح تنفيذ التزام أحد المتعاقدين مستحيلاً لسبب أجنبي لا يد له فيه، انقضى هذا الالتزام، وانقضت معه الالتزامات المقابلة له. وانفسخ العقد من تلقاء نفسه." ومن ثم فإنه متى صار تنفيذ الالتزام مستحيل لسبب أجنبي بعد انعقاد العقد فإنه ينقضي وينفسخ العقد حتماً وبقوة القانون ويعود كل طرف الى الحالة التي كان عليها قبل التعاقد وذلك عملاً بالأحكام العامة.

أما عن طلب التعويض فإنه وفقاً لما استقر عليه قضاء محكمة التمييز فإن اتفاق الطرفين على تعويض اتفائي في العقد لا يستقيم معه فرض تعويضاً إضافياً لأضرار اتفق الطرفين على مبلغ التعويض الجابر لها مسبقاً في العقد، الامر الذي يستوجب معه المحكمة الذ ترفض طلب المدعية بالتعويض.

ولما كان الثابت من وقائع الدعوى والمستندات التي قدمتها المدعى عليها أنها قد سعت بحسن نية إلى تنفيذ التزامها وقامت بشحن المستلزمات المطلوبة في الوقت المناسب إلا انها واجهت صعوبة كبيرة في ادخال الشحنة في الوقت المتفق عليه نتيجة الحصار المفاجئ على دولة قطر والذي يعد خارج عن ارادتها، حيث تمسكت المدعى عليها بتوافر شروط القوة القاهرة وقدمت

حافضة مستندات احتوت على ما يفيد قيامها بشحن المستلزمات الطبية في الموعد المتفق عليه دون اخلال او تأخر، إلا ان الحصار هو السبب في تأخر المستلزمات مما يجعله قوة قاهرة تستوجب فسخ العقد القائم بين الطرفين وانتفاء مسؤولية المدعى عليها لانعدام الخطأ من جانبها.

وبناء على ما سبق حكمت المحكمة

أولاً: بفسخ العقد المبرم بين طرفي التداعي ورفض ما عدا ذلك من طلبات.

ثانياً: بإلزام طرفي التداعي بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة مناصفة.

صدر هذا الحكم بجلسة اليوم بتاريخ ٢٠١٨/٢/٨م باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني امير دولة قطر.

AL SULAITI LAW FIRM

السليطي للمحاماة والاستشارات القانونية



AL-SULAITI LAW FIRM

Moot Court

(The blockade of Qatar)

Introduction

At the dawn of June 5 last year, a complete blockade was declared on Qatar.

A land, sea and air blockade ... in which they gambled on the element of surprise to embarrass our state politically.

It was a surprise to them and not to us ... They found themselves in front of a strong and well-established State.

They found themselves in front of an Emir supported by his people, a strong diplomatic establishment, and an interconnected people around his leadership.

They lost their gamble on the element of surprise and returned with disappointment.

Our country has won politically and diplomatically in this crisis ... but its impact on private institutions, individuals and families remains.

We will now set an example through this moot court to reflect one of the images of the damage caused by the blockade on some of the contracts being implemented in our country.

The Case of the Moot Court

Facts:

The facts of this lawsuit is summarized that under a contract of sale that was made between Al-Azraq Co. and Al-Haytham Hospital on 10/2/2017 AD, it was agreed to buy Al-Haitham Hospital from Al-Azraq Co. drugs and medical supplies for the operation of the hospital to provide services to patients including medical devices, Surgery tools, Surgical thread materials, medical lab equipment, emergency medical equipment, venous fluids and multiple drugs licensed by the Ministry of Public Health.

The representatives of the two parties agreed to sign the contract on the said date, for the value of QR 500,000 as set forth in its terms and conditions. As it was agreed, the full value

of the contract mentioned-above shall be fully paid before the handover of the required merchandise on 1/4/2017 in order to process the shipment of the merchandise from abroad to Qatar and to deliver the merchandises not later than 10/6/2017 AD. Otherwise, the delay in delivery will result in a penalty of 5000 riyals for each day of delay, provided that the delay shall not exceed 10 days, otherwise, the plaintiff will have the right to terminate the contract, in addition, to claim for the value of the penalty clause.

As Al-Haytham Hospital paid the contract's amount, i.e., the amount owed to Al-Azraq Co. in full, the purchase was initiated by the company and its request for the merchandise from abroad, processing and shipping them to be delivered on the date agreed on in the contract.

On 10/6/2017 the representative of Al-Haytham Hospital contacted Al-Azraq Co. to inquire about the reasons for the delay of handing over the merchandise on the mentioned date and that this delay entails the calculation of the financial penalty and the right to terminate the contract.

The merchandise arrived in the State of Qatar on 10/7/2017, and Al Haitham Hospital was notified of the arrival. Al-Azraq Co. claimed to increase the due value by reason of the additional shipping costs for the obstacles encountered in transporting the merchandise from the manufacturer abroad and delivery to Jebel Ali Port in the UAE, and then transferred it to the Sultanate of Oman to arrive the State of Qatar, which was a result of the blockade imposed on Qatar, moreover, Al-Azraq Co. refrained to deliver supplies until receiving the payment of the additional value of freight, however, Al Haitham Hospital rejected such increase and considered it contrary to what was agreed upon, where the delay in handing over this shipment resulted in the financial penalty and the right to claim for damages, which prompted Al Haitham Hospital to file a civil lawsuit before the competent Qatari courts against Al-Azraq Co.

The Pleading of the Plaintiff

Mr. President, the Honorable Court of Justice,

The facts of this case are summarized in the following; the plaintiff agreed under the contract dated 10/2/2017 AD to provide the defendant with the necessary and important medical supplies, provided that these supplies are delivered on 10/6/2017 AD for a value of QR 500,000 that was agreed to Including the transportation costs.

However, the defendant delayed the delivery of the supplies on the agreed date, which led the plaintiff to warn the defendant that the delay in the delivery of the merchandise which constitutes a breach of contract and the law, which exposes it to the penalty stated in the contract, and gives my client the right to terminate the contract, furthermore, to claim for 'compensation due to the damages.

However, a month after the date on which the supplies were supposed to be delivered, the defendant claimed that the supplies had arrived, but would not be handed to the plaintiff until the additional amounts of the freight is paid which was not provided for in the contract and had been incurred by the defendant for import supplies under the blockade imposed on the State of Qatar, as alleged.

Mr. President, your honor, it is legally established under the text of article 172 in its first paragraph that: "A contract shall be performed in accordance with its provisions and in such manner that is consistent with the requirements of good faith".

As the plaintiff has made sure to fulfill its obligations without any breach, and has paid the value due to the full supplies agreed upon in the contract since it is agreed between the parties of the contract that the value of the contract includes shipping expenses.

Whereas article 183 of the same law provides that: "In contracts binding to both parties and imposing reciprocal obligations, where one of the parties fails to perform his obligation, the other party may, upon formal notice to the latter, demand its rescission, and may claim any damages caused by such failure to perform if necessary".

Although the plaintiff took into consideration the implementation of its obligations, the defendant violated its commitment and delayed delivery of vital and necessary supplies, which may not be underestimated and delayed, resulting in disruption of normal workflow in the hospital and damage to the health and lives of individuals.

In view of the importance of this contract and the required supplies, it was agreed to impose a penalty for each day of delay for only 10 days with the right of the plaintiff to terminate the contract if such delay exceeds the set limit. However, the defendant, despite the warning, did not deliver the medical supplies on the agreed date and exceeded the delay period stipulated in the contract. In addition, and after one month from the date of delivery, the defendant claimed an increase in the agreed shipment value was received and refused to hand over the merchandise until the plaintiff paid what was deemed to be outside the scope of its obligation.

As the plaintiff suffered material and moral damages due to the defendant's refusal to deliver the medicines and medical supplies to the plaintiff pursuant to the provisions of the contract, which caused severe losses due to stopping the work in the hospital which affected the reputation of my client for not being able to provide medical services and, in consequence, affected its main activity and deprive it of the use of the value of medicines, supplies, and the profits it would have received if it had operated as usual.

Since it is proven that the defendant has breached its obligations under the contract, this entails the necessity and force of the law to terminate the contractual relationship between the litigants, in addition, to oblige the defendant to pay to the plaintiff the penalty mentioned in the contract and to compensate for the damage caused to it.

The Pleadings of the Defendant

Mr. President,

Allow me to mention, before providing my defense of the defendant, some of the fundamental facts that my colleague deliberately or inadvertently omitted that would change the opinion in the case. As the facts are summarized that the defendant has directly conducted the request for the merchandise and processing them to be shipped from abroad to the State of Qatar after the plaintiff paid the value, however, the circumstances required imposing an unjust blockade on the State of Qatar on 5/6/2017, which is the main obstacle which led to the delay of arrival of the shipment at the agreed time, as we had traveled more than halfway in the delivery of supplies, but we were prevented from delivering the shipment to Qatar via the only sea route at that time, forcing us to search for another way to deliver the shipment which is impossible to find during the week remaining on the delivery date.

In accordance with the provisions of Article 204 of the Civil Code No. 22 of 2004, which provides:

"Where a person proves that damages have arisen from a cause beyond his control, such as force majeure, unforeseen incident or the fault of the victim or a third party, such person shall not be liable for such damages, unless there is a provision to the contrary."

Honorable judges, isn't the unjust blockade imposed on the State of Qatar a force majeure??
!! Isn't cutting all means of communication and closure of all land, air fields and sea ports linking Qatar to neighboring countries through which the delivery of these shipments deemed

to be a force majeure?? !! Is it conceivable to expect that this blockade, which led to the disruption of the arrival of this shipment to Qatar, and made it difficult to find alternative ways to bring them at the same time and cost?

Honorable Court of Justice, in accordance with the decision of the Court of Cassation, the incident described as force majeure and releases the liability, must meet two conditions; first, it cannot be predicted, and second, it is impossible to avoid..

The blockade on Qatar is certainly unexpected, it was impossible to expect that overnight a creation of a political crisis that extends to the economic, social and all aspects of life, which affected many companies, including the defendant would occur. How can we avoid such blockade imposed by neighboring countries and open these crossings, which is beyond our control?

Although we can pay the damage of this blockade through the search for alternative routes, however, it caused us a great loss through the disruption of the shipment at the port of Jebel Ali, being the main port for the importing of merchandise to the State of Qatar. We have had difficulties in communicating with employees at Jebel Ali Port to get the merchandise out and to import it through Sohar Port in Sultanate of Oman and then to transfer them back to Qatar, which caused the defendant a lot of unexpected financial losses, as the defendant incurred additional expenses in order to supply supplies to meet the conditions of the blockade.

Since the plaintiff is bound by the contract to the freight expenses, moreover, since the defendant demands that the plaintiff pay the additional value of the shipment and the plaintiff refrains from doing so, therefore, the plaintiff has breached its obligation to pay, which led the defendant to exercise its legal right to hold its obligation to deliver the supplies.

As the first paragraph of article 180 of the Civil Code provides that:

“A person who undertakes to perform any obligation may decline performance thereof where the obligee has not offered to perform the corresponding obligation or has not provided adequate security for the performance thereof.”

Therefore, the defendant did not violate its obligations and avoid the error in its part other than the proven force majeure, subsequently, the sudden blockade on Qatar is a force majeure with which my client is not liable for and is not obliged to compensate.

The Verdict

After hearing the pleading, review, the papers, and deliberation

The facts are summarized in that the plaintiff filed the lawsuit asking the court to rule with the termination of the existing contract between it and the defendant, as a result of the defendant's breach of its obligation to deliver the agreed supplies on the time provided in the contract, moreover, to compensate the plaintiff for the loss of profits as a result of not being able to practice its usual activity, and demanded that the defendant be charged the court expenses and the attorney's fees.

In the court hearing dated on 8/1/2018, the plaintiff's attorney appeared before the court and the defendant's attorney appeared before the court, and both presented a memorandum explaining their requests.

Whereas, article 172 (1) of the Civil Code No. 22 of 2004 stipulates, "A contract shall be performed in accordance with its provisions and in such manner consistent with the requirements of good faith". Therefore, the legislator requires that the contractors shall fulfill their obligations under the contract in good faith without any breach or failure to implement the obligation provided in the contract, which requires taking all measures that would implement their obligation.

Moreover, article 204 of the Civil Code provides that "Where a person proves that damages have arisen from a cause beyond his control, such as force majeure, unforeseen incident or the fault of the victim or a third party, such person shall not be liable for such damages, unless there is a provision to the contrary". Furthermore, it is established in judicature of the Court of Cassation that "the consideration of the incident as a force majeure results to decline the liability, but the requirement of the severity of such incident extent makes it impossible to expect and impossible to avoid, and the standard that the incident cannot be expected of the most vigilant people and vision of matters and would makes implementation of the obligation impossible for any person in the obligee's position". (No. 13 and 14 of 2010 Civil Cassation)

Whereas, article 188 of the Civil Code provides that "In contracts binding on both parties, where performance of an obligation by one party is extinguished by reason of impossibility of performance due to force majeure beyond the control of the obligor, such obligation, and correlative obligations shall also be extinguished and the contract deemed rescinded ipso facto".

Hence, once the execution of the obligation becomes impossible for an unforeseen reason after the contract is concluded, the contract shall expire and terminated by the force of law and each party shall return to the situation it had prior to the contract pursuant to the general provisions.

As for the demands for compensation, as per the ruling of the Court of Cassation, should the parties of the agreement provided a compensation in the agreement which is not consistent with the imposition of additional compensation for the damages agreed by the parties to the amount of compensation already in advance in the contract, which requires the court, to reject the plaintiff's request for compensation

Since the facts of the lawsuit and the documents submitted by the defendant show that it has sought in good faith to implement its commitment and has shipped the requirements in a timely manner, but it has been impossible to enter the shipment at the agreed time, due to the sudden blockade on Qatar, which is beyond its control, where the defendant insisted on the existence of the conditions of force majeure and provided a portfolio of documents containing that the shipment of medical supplies at the agreed date without disruption or delay, but the blockade is the reason for the delay, making it a force majeure that terminates the contract between the parties and that exempts the liability of the defendant for the lack of error on its part.

Based on the above, the court ruled with the following:

First, to terminate the contract concluded between the two parties and rejecting other applications.

Second, to oblige the two parties to pay the court expenses and the attorney fees equally.

This judgment was issued today, on 8 February 2018 AD, in the name of His Highness Sheikh Tamim Bin Hamad Al Thani, Emir of the State of Qatar.